

Distr.: General  
14 August 2014  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

أتشرف بأن أشير إلى قرار مجلس الأمن ٢١٢٧ (٢٠١٣) المتخذ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والذي طلب فيه المجلس إليّ القيام على وجه السرعة بإنشاء لجنة تحقيق دولية لفترة أولية مدتها سنة، تتألف من خبراء في كل من القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، من أجل التحقيق فوراً في التقارير المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى، من قبل جميع الأطراف منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وجمع المعلومات، والمساعدة في تحديد هوية مرتكبي تلك الانتهاكات والخروقات، والإشارة إلى مسؤوليتهم الجنائية المحتملة، والمساعدة في ضمان محاسبة المسؤولين عنها.

وأود أيضاً أن أشير إلى رسالتي المؤرخة ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2014/43) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، التي أبلغته فيها بالترتيبات الجارية لإنشاء اللجنة وترشيح ثلاثة أعضاء فيها (برنار أشو مونا (الكامبيون) رئيساً للجنة، وفاطمتا مبابي (موريتانيا) وخورخي كاستانييدا (المكسيك) كعضوين فيها).

وقد أعلمني السيد كاستانييدا باضطراره للتنحي من عضوية اللجنة لأسباب شخصية. ولذلك، أود أن أبلغ المجلس، بأنه عقب استقالة السيد كاستانييدا، قررت تعيين السيد فيليب ج. ألتون (أستراليا) عضواً في اللجنة.

والسيد ألتون باحث في القانون الدولي وممارس في مجال حقوق الإنسان. وهو أستاذ حائز على كرسي جون نورتن بوميري للقانون في كلية الحقوق، جامعة نيويورك ويشترك في رئاسة مركز حقوق الإنسان والعدالة على الصعيد العالمي التابع للجامعة. وفي مجال قانون حقوق الإنسان، شغل السيد ألتون عدداً من المناصب العليا في الأمم المتحدة خلال ما يزيد على عقدين من الزمن، بما في ذلك منصب المقرر الخاص المعني بمسألة الإعدام



خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٠. وعمل السيد أليستون أيضا كخبير عضو في لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٩١، ثم تولى رئاسة اللجنة في الفترة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٨.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون

\_\_\_\_\_